



العوامل المؤثرة على استخدام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية " دراسة ميدانية عن المصارف التجارية الليبية العاملة في المنطقة الساحل الغربي"

1- ابراهيم خليفة علي الزبادي ، 2- سيف الدين الصادق أبو القاسم الشوشان
1-محاضر -قسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان-
جامعة صبراتة.

ABRAHEMALZBADY@gmail.com

المستخلاص

هدفت هذه الدراسة التعرف على التأجير التمويلي وبيان اللوائح والتشريعات لنظام التأجير التمويلي والضمادات المتحصل عليها وأهميته، وكذلك التعرف على العوامل المؤثر على استخدام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية العاملة في الساحل الغربي، لقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي مستخدما استماره أستبيان أعدة كأدلة لجمع بيانات الدراسة وتم إعتماد وإعداد (40) أستبيانه واسترداد (32) وزعت على الموظفين بالمصارف التجارية ، وتم تحليل بيانات الدراسة وتقدير مستوى متغيرات الدراسة من خلال بعض أدوات التحليل الاحصائي ، وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها : لا يوجد عوامل مؤثرة على استخدام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية ، ومن أهم توصيات الدراسة : التأجير التمويلي يتتصف بالمرنة لذا يجب على المسؤولين تطمئن صيغة التأجير التمويلي في المصارف التجارية وذلك لخلق فرص توظيف الآموال .

الكلمات المفتاحية : التأجير التمويلي ، المصارف التجارية ، التمويل الاسلامي ، القوانين والتشريعات ،

Abstract This study aimed to identify financial leasing, explain the regulations and legislation governing the financial leasing



system, the guarantees obtained, and its importance. It also aimed to identify the factors influencing the use of financial leasing in commercial banks operating on the West Coast. The researchers adopted a descriptive-analytical approach, using a questionnaire as a data collection tool. (40) questionnaires were prepared and (32) were returned and distributed to employees of commercial banks. The study data was analyzed and the levels of the study variables were evaluated using statistical analysis tools. The study reached a number of conclusions, the most important of which is: There are no factors influencing the use of financial leasing in commercial banks. One of the most important recommendations of the study is: Financial leasing is characterized by flexibility; therefore, officials should include financial leasing options in commercial banks to create opportunities for investing funds.

Keywords: Financial leasing, commercial banks, Islamic finance, laws and legislation

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

بتزيد حاجات المشروعات إلى مصادر تمويلية أكثر مرونة لاستجابة حاجة الشركة لنمو، وفي ظل ما يشهده العالم من تغيرات وتطورات سريعة في تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والتوزع الخدمات وإرديادة حدة المنافسة، ونظرًا لأهمية موضوع التمويل للمنشأة في كيفية الحصول على رأسمال وذلك بالاقتراض من المؤسسات المالية، فقد تواجه المنشأة مخاطر عدم سداد القروض أو عسر مالي فظهر في العصر الحديث مفهوم التأجير التمويلي. ظهر التأجير التمويلي في نصف قرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1950، وذلك عند قيام أحد التجار ببيع الآلات الموسيقية ببيعها مع تقسيط ثمنها، وبعد سنوات قليلة انتقل هذا النظام

إلى دول أوروبا، وأول الدول الأوروبية كانت بريطانيا، وقد لاقى نجاحاً كبيراً وخاصة في فرنسا، تم انتشار في ألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وأسبانيا وأول شركة التأجير التمويلي تم تأسيسها في فرنسا عام 1962، تم انتقلت إلى دول المغرب العربي وخاصة الناطقة لفرنسية. في ليبيا قد اصدر قانون رقم 15 لسنة (2010) (يهدف إلى تنظيم نشاط التأجير التمويلي في ليبيا وتحديد أحكامه، بما في ذلك تعريف أطراف العقد (المؤجر والمستأجر)، وتوضيح التزاماتهم وحقوقهم، وإجراءات قيد العقود، والمعاملة الضريبية الخاصة به.

قد عرف المؤجر وفق اللائحة التنفيذية رقم 427 لسنة 2010، المادة الأولى هو الشركات والمصارف التي يرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي. نتيجة لتوسيع في نشاطات المشاريع الكبيرة وخاصة التي توافق التطور التكنولوجي، ونتيجة ارتفاع تكلفة الحصول على الآلات المتطورة، والتجهيزات بسرعة فائقة، وبسبب ضعف القدرة المالية والرأسمالية لهذه الشركات، فیتم اللجوء إلى أحد أهم عناصر التمويل في وقت الحاضر وهو التأجير التمويلي، واتساع ظاهرة العولمة لظهور التكتلات المالية العالمية التي تسيطر على مصادر التمويل وتوجهها الوجهة التي تخدم مصالح الدول الكبرى، بهدف تأثيرها على توزيع الأدخار العالمي وتوظيفه، وهي ما عرفت ((بالعلوم المالية)).

لذى جاءت هذه الدراسة لدراسة العوامل المؤثرة على مدى استخدام نظام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية على المنطقة العاملة في ساحل الغربى.

2-1 مشكلة الدراسة:

حيث ذكر (السعادي، 2015) نتيجة للصعوبات التي تواجه أصحاب المشروعات والمستثمرين في تدبير التمويل اللازم وندرة مصادر التمويل، فإن هناك مصدر آخر للتمويل وهو التأجير التمويلي والذي يعتبر صورة مبتكرة من صور التمويل.

وتزايد دور منظمة التجارة العالمية في تحرير رؤوس الأموال لرفع حواجز أمام إنشاء بنوك وفروع أجنبية، بهدف تقديم خدماتها المصرفية في الأسواق المحلية، وهي ما عرفت باتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية.

وبناءً على الاتجاه المتزايد نحو التوسيع مصادر الأموال و مجالات الاستثمار في البنوك لتتوسيع الأنشطة والخدمات والعملاء والمناطق الجغرافية، بهدف تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية، وهي ما عُرفت بالبنوك الشاملة.

الانتشار السريع لبنوك جديدة ذات نظام تمويلي بديل عن المنهج البنوك التقليدية لعدم اعتمادها على مبدأ الفائدة المسبقة كقاعدة أساسية في تعاملاتها، بهدف إقامة ممارسات مصرفية جديدة وهي ما عرفت ببنوك المشاركة أو البنوك بلا فائدة.

ونتيجة ما سبق تتضح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العوامل المؤثرة لمدى استخدام نظام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلي؟ -1

ما هي الضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي؟ -2

ما هي المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي؟ -3

ما هي اللوائح والتشريعات المنظمة لنظام التأجير التمويلي؟ -4

ما الحاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي؟ -5

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى محاولة التعرف على العوامل المؤثرة لمدى استخدام نظام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1- تعريف عن مفهوم التأجير التمويلي وأنه أداة تمويلية بديلة، تلائم العملاء الذين لا يرغبون باستخدام طرق التمويل التقليدية.

2- التشجيع على التحديث المستمر للأصول لمواكبة التطورات التكنولوجية.

3- توضيح التأجير التمويلي يعطي مرونة بالأقساط تناسب مع طبيعة الدخل الثابت والعائد.

4- معرفة من المستفيدين من التأجير التمويلي.

5- معرفة اللوائح والتشريعات المنظمة لنظام التأجير التمويلي.

4- فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الأساسية التالية:

يوجد عوامل تؤثر على استخدام نظام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- يوجد معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلي؟

2- يوجد الضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي؟

3- يوجد المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي؟

4- يوجد اللوائح والتشريعات المنظمة لنظام التأجير التمويلي؟

5- يوجد الحاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي؟

5-1 أهمية الدراسة:

تتبّع أهمية الدراسة في معرفة العوامل المؤثرة لمدى استخدام نظام التأجير التمويلي بالمصارف التجارية، رغم تعدد وتبّاعي الدراسات والأدبيات التي تبحث في موضوع نظام التأجير التمويلي والعوامل المؤثرة في تطبيقه، ففي العديد من الدراسات التي تتناول هذا الموضوع ركزت على المصارف التجارية، وتتبّع أهمية الدراسة من أنها تباحث في معرفة العوامل التي تحدّ من استخدام أداة من أدوات التمويل الحديثة وهي التأجير التمويلي، ويندرج تحت هذه الأهمية ثلاثة نقاط وهي:

1- يساهم عمليات التأجير التمويلي في النهوض الاقتصادي للمجتمعات، من حيث توفير فرص عمل ويقلل من البطالة، وهو بذلك يعطي فرصة قوية للنمو والتطور الناشط الاقتصادي في ليبيا.

2- الحصول من العمليات التأجير التمويلي فرصة الحصول على عقد ائتماني طويل الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما تتوفرها من الحصول على الأصول دون تجميد قدر كبير من الرأس المال المستثمر، وذلك بالحصول على الأصول الرأسمالية دون دفع قيمة الأصل واستخدامها لزيادة القدرة الإنتاجية، لخلق سوق تنافسي وقدر المنشأة للمنافسة العالمية.

3- يعمل التأجير التمويلي الفصل بين الملكية والاستخدام، مما يتيح يجعله يتغاضى عن كثير من الضمانات التي يتطلبها التمويل العادي؛ حيث تعتبر الملكية ضماناً لاسترداد الأصل، مع حصولهم على الأرباح، وذلك لأن الملكية في حالة استعمل المستأجر خيار التملك لا تنتقل إلا بعد استيفاء جميع الحقوق على ما سيأتي بيانه. كما أنه لا يتحمل الأضرار التي تصيب الغير، كما أن تكاليف الصيانة يتحملها المستأجر خلافاً للقاعدة العامة في عقد الإيجار.

6- حدود الدراسة

أ-الحدود المكانية تتحصر حدود الدراسة المكانية على المصارف التجارية الليبية العاملة في منطقة الساحل الغربي

ب-الحدود الزمنية وذلك خلال الفترة من 2014 إلى 2020 م

ج-الحدود الموضوعية العوامل المؤثرة في استخدام التأجير التمويلي في المصارف التجارية

1-7 متغيرات الدراسة

المتغير المستقل التأجير التمويلي

المتغير التابع العوامل المؤثرة

1-8 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة عن المصارف التجارية بالساحل الغربي ، تشمل عينة الدراسة العاملين بالمصارف التجارية .

1-9 منهجية الدراسة

أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والرسائل والابحاث والمقالات التي تناولت موضوع الدراسة ، وتم اعداد استماره استبانه وتم توزيعها على عينات من العاملين بالمصارف التجارية بالساحل الغربي وتم تحليله لإجاد حل لمشكلة الدراسة وأثبات الفرضية وتحقيق الهدف.

1-10 مصطلحات الدراسة

تعريف التأجير التمويلي يعرف بأنه نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر بتمويل شراء أصل رأسمالي يطلب من مستأجر بهدف استثماره لمدة لا تقل عن 75% من العمر الافتراضي للاصل مقابل سداد دفعات دورية ، مع احتفاظ المؤجر لملكية الاصل وحتى نهاية العقد وأمتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (علي أن تكون الدفعات قد غطت تكالفة الاصل وهامش ربح محدد) أو اعادة الاصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد العقد مرة اخرى.

مفهوم المصارف التجارية

1-11 الدراسات السابقة:

من خلال البحث في مصادر المعلومات المختلفة ذات العلاقة بالموضوع سواء على المستوى المحلي

أو العربي أو الأجنبي من رسائل ماجستير أو بحوث منشورة في دوريات

علمية تمكن الباحثان من الحصول على الدراسات الآتية وتم ترتيبها زمنيا من الأقدم إلى الأحدث كما يأتي:

1- دراسة الساعدي (2015) بعنوان "مدى تطبيق ونجاح التأجير التمويلي في المصارف الليبية"

هدفت الدراسة إلى دراسة تطبيق نظام التأجير التمويلي فيقطاع المصارف المتخصصة في ليبيا وكذلك التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق هذا النظام وذلك من خلال استخدام المنهج التحليلي الوصفي ودراسة حالة مصرف التنمية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المصرف لا يطبق نظام التأجير التمويلي على الرغم من وجود معرفة و دراية لدى موظفي المصرف بأهمية التأجير التمويلي وأن البيئة الاقتصادية لليبيا ملائمة تماما لاستخدام التأجير التمويلي وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف بتطبيق نظام التأجير التمويلي باعتباره أحد أساليب توظيف الأموال والتي تصلح في اقتصادات المعاصرة.

2- دراسة نمر (2001) بعنوان: "عقد التأجير التمويلي طبيعته وأثاره" اتبع منهج النظري الوصفي التحليلي ومنهج البحث المقارن ودراسة النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع وتمثلت إشكالية الدراسة في عدم وضوح الطبيعة القانونية لعقود التأجير التمويلي وذلك لعدم استقرار الوضع القانوني له وقد سعت الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات أهمها الطبيعة القانونية لعقد التأجير التمويلي والآثار المترتبة على أطرافه وفي سبيل التحقيق لأهداف الدراسة تم الدراسة تعريف عقود التأجير التمويلي وأهميتها سواء على الصعيد القومي أو على كل من المؤجر والمستأجر والمورد وفي الخاتمة أدرج نمر ما تم التوصيل إليه من نتائج مجملها أن عقد الإيجار التمويلي هو من العقود التجارية ذات طابع الخاص لأنها تشمل نوعين من العقود تأجير وتمليلك.

3- دراسة منسي (2017) بعنوان: "تقييم أثر التأجير التمويلي كنشاط استثماري على معدلات العائد في البنوك بالتطبيق على بنك القاهرة" يهدف هذا البحث إلى دراسة لوجه جديد من أوجه توظيف الأموال واستثمارها في البنوك وهو التأجير التمويلي وإلقاء الضوء على هذا النوع من العقود عن طريق عرض

وتحليل طبيعة التأجير التمويلي كأداة للتمويل والتعرف على مفهومه وأبعاده هو تقنياته وأنواعه وأهميته ومن ثم أهمية نشاط التأجير التمويلي كنشاط استثمار للبنوك وتقييم هذا النشاط كمدخل

إستثماري مقترن لرفع معدلات العائد للبنوك باستخدام أساليب التحليل المالي التي تمكنا من الحصول على تقدير وكانت على مصرف القاهرة واستخدم منهاج الوصفي.

4- دراسة أسماء (2025) عنوان: "الالتزامات أطراف عقد التأجير التمويلي" أوضحت خلال البحث مدى تأكيد آثار عقد التأجير التمويلي على أهميته التجارية سواء بالنسبة للالتزامات المؤجر التي تمثل في الالتزام بالتسليم أو الالتزام بالصيانة أو الالتزام بالضمان وكذلك التزامات المستأجر المتمثلة في الالتزام بدفع الأجرة ورد الأموال المؤجرة أو الالتزام بالاستعمال وصيانة الأموال المؤجرة.

ولا شك أن إيضاح مفهوم الأهمية التجارية لعقد التأجير التمويلي من شأنه الكشف عن المزايا التي يحتويها ذلك العقد بين دفاتره ومحاولة التأكيد عليها والعمل على تعظيمها لافادة أطراف العقد ولكن لا يقتصر عقد غرض البحث على ذلك فحسب بل يحاول بقدر المكان الكشف عن المثالب والسلبيات التي تعتري عقود التأجير التمويلي وأوجه القصور بغية المحافظة على استمرار الأهمية التجارية لذلك النوع من العقود في مجالاته التمويل والاستثمار والتجارة. وبحسب للمشرع المصري لمواكبته للتطورات الحاصلة لهذا النشاط وذلك بإصداره قانوناً جديداً رقم 176 لسنة 2018 م حيث تميز هذا القانون ببيان التزامات وحقوق الطرفين (المؤجر والمستأجر التمويلي) إذ يعتبر هذا النشاط مهماً للنهوض في اقتصاد البلد وتطور في هذا القطاع يسهم في تنمية المشاريع والشركات الاقتصادية.

5- دراسة بن يوسف (2006) عنوان: "أصوات على نشاط التأجير التمويلي وأهميته في ليبيا" مصرف الليبي الخارجي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التأجير التمويلي في ليبيا والدور الذي يمكن أن يلعبه التأجير التمويلي في تنمية الاقتصاد الليبي و كذلك دور المصارف الليبية في دعم نشاط التأجير التمويلي واعتمدت الدراسة على البحث المكتبي وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام التأجير التمويلي قد يمنح الاقتصاد الليبي نمواً متسارع ويحذب الاستثمارات جديدة و إيجاد مشروعات جديدة تساهم في زيادة الدخل وتنمية العائد وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع في إصلاح الجهاز المصرفي وتطويره وتحديثه لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة.

2 = الإطار النظري

التعريف التأجير التمويلي وأهميه

1-2 تعريف التأجير التمويلي

الإجارة في اللغة:

مأخذة من أجر يأجره إجارة: وهو ما أعطيت من أجر في العمل، وأجره إيجاراً ومؤاجرة (الضبان، 2015، ص3).

تعريف عقد التأجير التمويلي في التشريعات المختلفة

عرفت المادة 2 A - (Sec 103) من التقين التجاري الموحد الأمريكي التأجير

التمويلي بأنه ”تأجير لا يقوم فيه المؤجر اختيار تصنيع أو توريد البضائع محل العقد، ولكن يتعاقد مع طرف ثالث مورد؛ ليتملك البضائع بهدف تأجيرها إلى المستأجر (ابوليل، 2002).

كما عرف القانون الإنجليزي عقد التأجير التمويلي بأنه عقد بين المؤجر والمستأجر يتضمن إيجار أصول معينة يتم اختيارها من المورد أو بائع بمعرفة المستأجر، ويظل المؤجر

مالكا للأصول والمستأجر مستعملا لها مقابل أجرة معينة يتلقى عليها خلال مدة العقد وعرفت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم 66 - 455 الفرنسي الصادر بتاريخ 2 تموز

1966 والمعدل باللائحة رقم 837/67 الصادرة بتاريخ 28 تموز 1967 عمليات التأجير

التمويلي للمنقولات بأنها (عمليات تأجير المعدات ”التجهيزات“ وأدوات العمل المشتراء من قبل مشروعات ”مؤجر“ بقصد إعادة تأجيرها مع بقائها ملكة لها عندما تعطي هذه العمليات أيها كان وصفها المستأجر إمكانية اكتساب ملكية هذه الأصول كلها أو جزئياً، مقابل ثمن متقد علىه، يراعى فيه الدفعات التي تم الوفاء بها ولو في جزء منها)(Collart dutilleuler).

أما القانون الليبي وفق المادة الثانية قد عرفه بأنه عقد التأجير التمويلي كل عقد يلتزم

فيه المؤجر بأن يمكن المستأجر من الانتفاع لمدة معينة، ولقاء أجرة معلومة.

أما عرفه الباحثان بأنه عقد بين المؤجر والمستأجر وطرف ثالث وهو المورد بحيث

يتلقان بحصول المستأجر علي الأصل المملوك من المورد لكي سداده من المؤجر في مدة زمنية معلومة، وأجر شهري معين، ليكون الحق للمستأجر حرية الانتفاع بيها مع إمكانية ملكية المستأجر في حالة الوفاء بسداد الدفعات.

أما المادة الأولى لقانون رقم (48) لسنة 2012 لمؤسسة النقد العربي السعودي وهي:

العقد: عقد الإيجار التمويلي.

المؤجر: الشركة المساهمة المرخص لها بمزاولة الإيجار التمويلي.

المستأجر: من يملك منفعة الأصل المؤجر بموجب العقد.

المنتج: من يقوم بإنتاج الأصل المؤجر.

المورد: من يورد الأصل المؤجر.

الأصل المؤجر: ما يمكن إيجاره من العقار، والمنقول، والمنافع، والخدمات، والحقوق المعنوية كحقوق الملكية الفكرية.

الصيانة الأساسية: الصيانة التي يتوقف عليها بقاء أصل العين بحسب العرف.

الصيانة التشغيلية: الصيانة التي تحتاج إليها العين لاستمرار منفعتها بحسب العرف.

سجل العقود: السجل الذي تقييد فيها عقود الإيجار التمويلي المأمة في المملكة أو المنفذة فيها، وتقييد فيها عقود البيع المأبطة على الإيجار التمويلي، وأي تعديل لهذه العقود، وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام.

2- أهميته التأجير التمويلي

يتميز عقد التأجير التمويلي بأنه من أنجح الوسائل لتمويل المشاريع التي يتعدّر تمويلها بوسائل التمويل التقليدية مثل القرض والبيع بالتقسيط وغيرها؛ و ذلك لمواجهته الاستثمارات العاجلة و التي لا تتحمل التأخير، إضافة إلى مزاياه لكل من المؤجر و المستأجر و المورد والاقتصاد الوطني (بلعاوي، 2005، ص 47).

2- عيوب التأجير التمويلي

على الرغم من تعدد المزايا الخاصة بتأجير التمويلي، إلا أن هناك تحفظات عديدة من أهمها (بارود، 2011، ص 32):

1- إن الحصول المستأجر على منافع ضريبية وتحمل المؤجر تكلفة القاسم يجعل من التأجير التمويلي دائماً بديلاً أكثر تكلفة، حيث تزيد أقساط الاستئجار في نهاية العقد عن الثمن الأصل في حالة شراءه.

2- قد ترغب الشركة المستأجرة لإدخال تحسينات فنية على الأصل المستأجر لمواكبة التطور الإنتاجي ولكن لا تستطيع تنفيذ ذلك بسبب عدم الموافقة المالك المؤجر.

3- في حالة عقود الإيجار الرأسمالي إذ نقام الأصل فنياً بسبب تطور التكنولوجيا وأصبح غير مجدى استعماله اقتصادياً فإن المستأجر لا يستطيع إلغاء العقد ويكون ملتزماً بدفع باقي أقساط دفعات الإيجار السنوية خلال المدة المتفقية.

2-4 مزايا التمويل التأجيرى

يمكن اختصار مزايا التمويل التأجيرى في العناصر التالية (الساعدي، 2015، ص 52-54):

- التأجير كمصدر تمويل: يعتبر التأجير مصدر تمويل مقدم من المؤجر إلى المستأجر، فالمستأجر يستفيد من استخدام الأصول الثابتة لفترة زمنية محددة وهذا مقابل دفع أقساط الإيجار المتفق عليها وهذا الالتزام المالي هو الذي يجعلنا نقول أن التأجير هو مصدر تمويلي، لأن البديل الآخر للحصول على خدمات هذا الأصل هو الشراء سواء باستعمال الأصول المملوكة أو القروض.

- تخفيض تكلفة الإفلاس: فالإيجار يماثل القروض لأنه في الحالتين هناك دفع دفعات مالية ثابتة تمثل أقساط الإيجار، وتأثيرها على عائد السهم يماثل دفع أقساط إهلاك القروض المتمثلة في الفائدة والقرض الأصلي، ولكن من مزايا التأجير في حالة تعرض المستأجر إلى عسر مالي للإفلاس فالمؤسسة المؤجرة بإمكانها استرجاع الأصل الذي هو محل عقد الإيجار، ولكن في حالة القرض فإن عدم دفع أقساط إهلاك القرض قد يعرض الشركة للإفلاس خاصة عندما يكون الأصل له قيمة سوقية منخفضة، وإن القيام أو محاولة الحصول على الأصل الضامن للقرض ليس أمراً سيراً، لذلك فإنه كلما ارتفعت مخاطر الإفلاس كلما كانت المؤسسات التمويلية تساهم بتقديم التمويل عن طريق التأجير وليس الاقتراض.

- تجنب مخاطر الملكية: إن عقد التأجير خاصة التشغيلي منه يحوي ضمن بنوده شرط إلغاء العقد من طرف المستأجر في أي وقت وهذا ما يجعل مخاطر الملكية تتنقل أوتوماتيكياً إلى المؤسسة المؤجرة، ويكون هذا مهماً في حالة عدم التأكد من استغلال الأصل خلال عمره الإنتاجي، وكذلك بالنسبة للآلات التي تتقدم مع الزمن مثل الحاسوبات الإلكترونية وغيرها، لذلك فالمؤجر يأخذ بعين الاعتبار هذه الخاصية، وبوجود عدد من المستأجرين يجعل تكلفتها بالنسبة للمستأجر الواحد قليلة.

- المرونة: إن مزايا الاستئجار يحقق قدرًا من المرونة مقابل شراء الأصل، لأن هذا العقد يعفيها من تحمل تكاليف الأصل في فترات تكون المؤسسة ليست بحاجة إليه، فعند الاستئجار في المدى القصير يكون حسب احتياجات المؤسسة الفعلية وعند انتهاء فترة التعاقد يعاد الأصل إلى المؤجر، وفي المستقبل عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى أي أصل بإمكانها إعادة تأجيره أو تأجير غيره.

- نقل عبء الصيانة: في حالة الاتفاق في عقد التأجير أن خدمة الصيانة تلقى على المؤسسة المؤجرة، وبطبيعة الحال هذه التكاليف يتحملها المستأجر في قسط الإيجار، ولكن أهمية هذه العملية هو تحمل تكاليف الصيانة وخاصة عندما يكون الأصل المؤجر معقد تكنولوجيا، وهذا يتطلب خبرة فنية عالية للقيام بهذه العملية.

- تحقيق مزايا الضريبة: يمكن أن تتحقق المؤسسة المستأجرة هذه الخاصية إذا كانت مدة الإيجار تقل عن العمر الافتراضي للأصل الذي تقبله مصالح الضرائب، الذي على أساسه يتم حساب قسط الإهلاك، هنا يمكن تحقيق ميزة ضريبية نتيجة قرار الاستئجار تفوق ما يمكن تحقيقه في حالة القيام بالشراء، ولذلك القيمة الحالية للفورات الضريبية عند الإيجار تفوق القيمة الحالية للفورات الضريبية عند الشراء. إضافة إلى ذلك فإن المؤجر يخصم تكاليف الإيجار من الوعاء الضريبي وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قسط الإيجار الذي يدفعه المستأجر، وبطبيعة الحال هذه الفورات تكون حسب القانون الضريبي الذي يحدد طريقة قسط الإهلاك المستعمل هل هو القسط المتناقص أو الثابت.

- التخلص من قيود الاقتراض: إن الاقتراض بغرض شراء الأصل يعطي الحق للمؤسسة المقرضة بأن تضع شروطها كالرهن أو تعين وكيلاً أو تحدد من حرية تصرف الإدارة فيما يخص توزيع الأرباح أو الاستثمار في الأصول الثابتة، وكذلك الإجراءات المختلفة في حالة توقع الإفلاس، فالمؤسسة المؤجرة لها الحق في استرداد الأصل والمطالبة بالتعويض عن الخسارة المحتملة حسب العقد المتفق عليه.

- تحسين صورة الربحية الدفترية: عند مقارنة مركز السيولة للمستأجر فإن الاستئجار يظهر الربحية الدفترية للمؤسسة في صورة أفضل مقارنة بالاقتراض في حالة شراء الأصل، وهذا لأن قيمة الإيجار تخصم من الإيرادات في قائمة الدخل، أما في حالة الحصول على قرض فيتم خصم قسط الإهلاك إضافة إلى الفوائد المصرفية، ففي حالة التأجير فإن قيمة

الأصل لا تظهر في حساب الميزانية ولكن تعكس فقط عملية التأجير مالياً بالأقساط المدفوعة كمصاروفات في حساب الأرباح والخسائر وهذا عكس الاقراض فظهور الأصل في الجانب الأيمن والقرض في الجهة اليسرى من الميزانية فإن هذا يؤثر على النسب المالية المستعملة في معرفة المركز المالي للمؤسسة.

- تجنب الإجراءات المعقّدة لقرار الشراء: إن هذه الحالة قد تكون واردة في بعض القطاعات الحكومية التي من الممكن الحصول على الموافقة على استئجار أصل لغرض معين بسهولة مقارنة بقرار الشراء لنفس الأصل نظراً للإجراءات الإدارية والتعقيدات المرتبطة بالبنوك.

- توفير السيولة المالية لأغراض أخرى: إن استئجار الأصول الثابتة يساعد المؤسسة التي تعاني من نقص الموارد المالية على الحصول على الأصول الضرورية دون اللجوء إلى البنوك أو البحث عن شركاء أو زيادة حصة عدد المساهمين، وفي نفس الوقت بإمكانها استعمال الموارد القليلة المتوفّرة لديها لأغراض أخرى.

- أيضاً من بين مزايا التمويل التأجيري أنه أسلوب يسمح للأفراد بالحصول على الأصول عوض شرائها بأسلوب الاقراض الذي تكون فيه الفوائد تعتبر حراماً من الناحية الشرعية، لذلك فإن هذا الأسلوب يطبق حالياً في الكثير من البنوك الإسلامية.

2-5 أنواع العقد التأجير التمويلي

هناك عدة أنواع للعقد التأجير التمويلي وهي (ضبان، 2015):

أولاً: أنواع عقد التأجير التمويلي من حيث المثل الذي يرد عليه العقد:

فمن حيث المثل الذي يرد عليه العقد، يلاحظ أن العقد ينقسم إلى نوعين:

أ- عقد التأجير التمويلي للعقارات وذلك إذا انصب عقد الإيجار التمويلي على عقار، كالأراضي.
ب- عقد التأجير التمويلي للمنقولات وذلك عندما يرد العقد على أموال منقوله مثل: الآلات، والمعدات اللازمة للمشروع.

ثانياً: أنواع عقد التأجير التمويلي من حيث مآل حق الملكية:

يمكن تقسيم عقد التأجير التمويلي من حيث مآل حق الملكية إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- حق شراء الأصل في نهاية مدة الإيجار من قبل المستأجر التأجير التمويلي، أو الإجارة المنتهية بالتمليك.

ب- عدم وجود حق في شراء الأصل في نهاية مدة الإيجار من قبل المستأجر التأجير التمويلي غير التمليلي.

ثالثاً: أنواع عقد التأجير التمويلي بالنظر إلى إبرام العقد: يمكن تقسيم عقد التأجير التمويلي بالنظر إلى إبرام العقد إلى:

أ- التأجير التمويلي المباشر.

ب- التأجير التمويلي غير المباشر.

3- الدراسة الميدانية

أولاً- أداة جمع البيانات

1- تصميم استمارة الاستبيان :

لقد قام الباحثان بإعداد الصورة المبدئية لعبارات استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد رأى الباحثان في إعداد استمارة الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيبين وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة في عدد 18 سؤال.

2- اختبارات الصدق " الصلاحية "

للتتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية :

أ- صدق المحتوى أو (صدق المضمون) **Content validity**

لقد رأى الباحثان جانب صدق المحتوى في استمارة الاستبيان، من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب- الصدق الظاهري **Face validity:**

لتتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم إجراء بعض التعديلات عليه والتوصل إلى الصورة الأولية لاستمارة الاستبيان، وبعد ذلك قام الباحثان بعرضه مرفقا بخطبة البحث على عدد من المحكمين وذلك للتتأكد من مدى ملائمة عبارات استمارة الاستبيان لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجبيب عن أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للعبارات الواردة في

استمارة الاستبيان، وقد أشار الأستاذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تمأخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان الموضحة.
لمجموعة الأولى:- وتحتم 4 أسئلة شخصية وتشمل المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، الوظيفة والخبرة العملية

المجموعة الثانية:- وتشمل 4 عبارات حول معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلي.

المجموعة الثالثة:- وتشمل 3 عبارات حول **الضمادات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي**.

المجموعة الرابعة:- وتشمل 2 عبارات حول **المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي**.

المجموعة الخامسة:- وتشمل 3 عبارات حول **اللوائح والتشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي**.

المجموعة السادسة:- وتشمل 6 عبارات حول **حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي**.

وبعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحثان بتوزيع عدد (40) نسخة من استمارة الاستبيان على الذين تم اختيارهم من العاملين بمصارف التجارية العاملة بساحل الغربي واختيار عينات عشوائية على جميع المصارف وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (32) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة. والجدول رقم (1) يبين عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

نسبة النسخ المسترجعة %	عدد النسخ المسترجعة	عدد النسخ الموزعة
80	32	4
		0

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 80% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة جداً لكي نعتمد عليها في الدراسة.

ثانياً:- ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2)

جدول رقم(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3) . فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويًا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة . أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويًا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة ، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويًا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة ، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويًا عن (3) أم لا . وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي :

ثالثاً :- اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Alpha) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Cornbach) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور . فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3) .

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلي.	4	1.04625	0.902
2	الضمادات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي.	3	0.846	0.920
3	المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي.	2	0.795	0.892
4	اللوائح والتشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي.	3	0.728	0.853
5	حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي.	6	0.668	0.817

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور تتراوح بين (0.668 إلى 0.846) ولجميع المحاور (0.960) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات . وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.817 إلى 0.920) ولجميع

المحاور (0.980) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

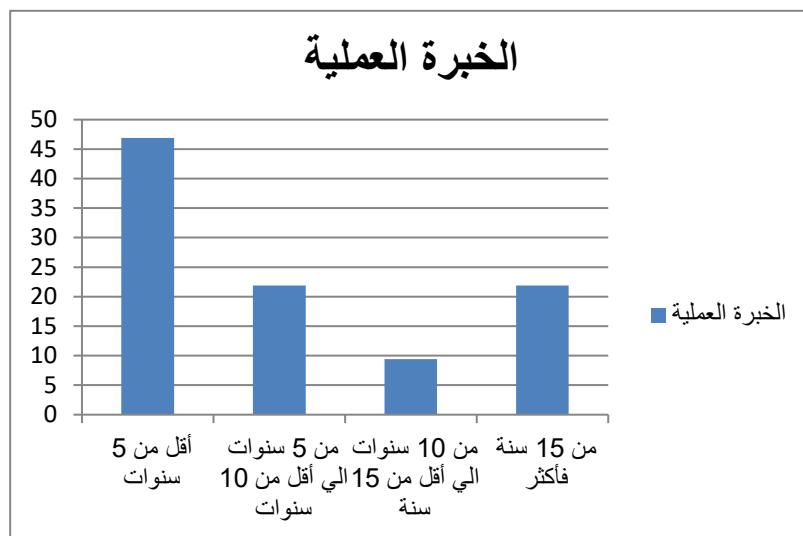
رابعاً :- خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبة المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دبلوم عالي	3	9.4	9.4	9.4
بكالوريوس	25	78.1	78.1	87.5
ماجستير	4	12.5	12.5	100.0
Total	32	100.0	100.0	



شكل رقم (1) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

من خلال الجدول (4) والشكل رقم (1) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (78.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (12.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (9.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فيما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أرائهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

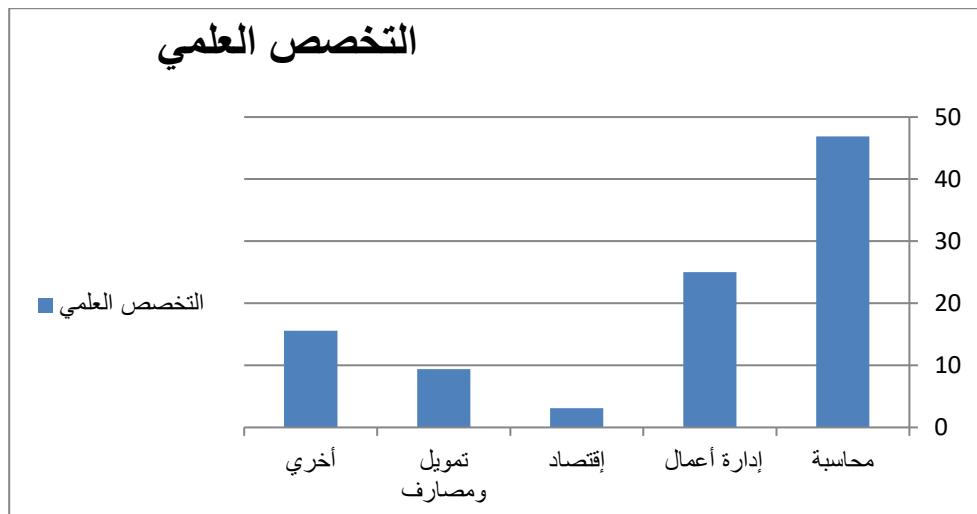
2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبة المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	15	46.9	46.9
d	ادارة أعمال	8	25.0	71.9
	اقتصاد	1	3.1	75.0
	تمويل	3	9.4	84.4
	ومصارف			
	أخرى	5	15.6	100.0
	Total	32	100.0	100.0

التخصص العلمي



شكل رقم (2) التمثيل البياني للتوزيع النسبي للمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة (46.9 %) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن تخصصهم العلمي ممن تخصصهم العلمي إدارة أعمال ويمثلون نسبة (25 %) ، تم يليه ممن تخصصهم العلمي اقتصاد ويمثلون نسبة (3.1 %) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه ممن تخصصهم

العلمي تمويل ومصارف ويمثلون نسبة (9.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي من جميع مفردات عينة الدراسة.

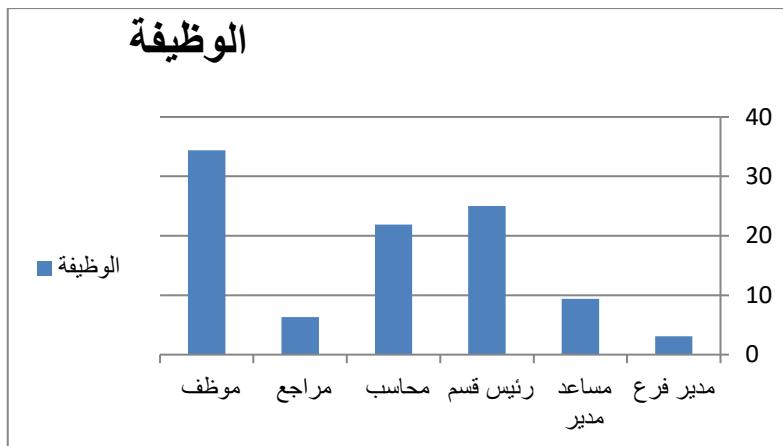
٣- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفية

جدول رقم (٦) التوزيع التكراري والنسبة المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب

المركز

الوظيفة

	Frequenc y	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مدیر فرع	1	3.1	3.1	3.1
مساعد مدیر	3	9.4	9.4	12.5
الفرع				
رئيس قسم	8	25.0	25.0	37.5
محاسب	7	21.9	21.9	59.4
مراجعة	2	6.3	6.3	65.6
موظف	11	34.4	34.4	100.0
Total	32	100.0	100.0	



شكل رقم (3) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة وظيفتهم موظف و محاسب ويمثلون نسبة (56.3%) لكل وظيفة من الوظيفتين من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه من وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة الدراسة ، تم يليه من وظيفتهم مساعد مدير الفرع ويمثلون نسبة (9.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من وظيفتهم مراجع ويمثلون نسبة (6.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي وظيفتهم مدير فرع ويمثلون نسبة (3.1%) من جميع مفردات العينة.

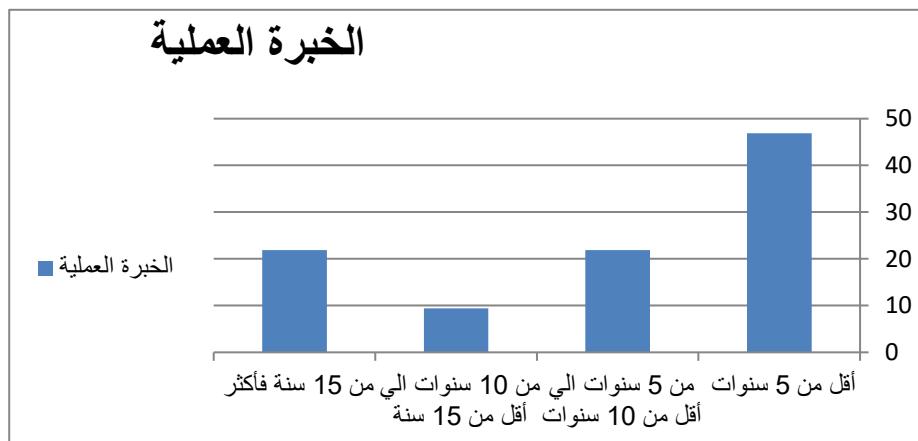
4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبة المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	15	46.9	46.9	46.9
من 5 سنوات الى أقل من 10 سنوات	7	21.9	21.9	68.8
من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة	3	9.4	9.4	78.1
سنة 15 فأكثر	7	21.9	21.9	100.0
Total	32	100.0	100.0	

الخبرة العملية



شكل رقم (4) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

من خلال الجدول رقم (7) والشكل رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة خبرتهم العملية من أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (46.9%) وأقل من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (21.9%) وهي نفس النسبة من 15 سنة فأكثر أما من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة هي الأقل وتمثل (9.4%). وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم أقل من 5 سنوات العمر الوظيفي وبيان أنها صدق العينة أن نسبة 34.4 أنهم موظفون لأن النتائج قريبة لبعضها.

خامساً- اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة
1- معرفة المصادر بنظام التأجير التمويلي

جدول رقم (8) التوزيع النكاري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمعرفة المصادر بنظام التأجير التمويلي ودرجات الموافقة عليها

حسب أسلوب التوزيع النسبي

الرتبة	المسنوي	الارتفاع المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	متوافق بشدة	متوافق	متأبد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارة	م
				1	13	12	3	3	3	النكارة	لدينا المعرفة الكافية عن مفهوم التأجير التمويلي.
2	مرتفع جداً	0.998	3.19		3.1	40.6	37.5	9.4	9.4	النسبة%	1
				1	11	10	8	1	1	النكارة	أحد أساسيات التأجير التمويلي.
3	مرتفع جداً	0.944	3.10		3.1	34.4	31.3	25	3.1	النسبة%	2

الرتبة	المس توي	الانج راف المعي اري	المت وسط الحسا بي	موا فق بشد ة	موا فق	محا بد	غير موا فق	غير موا فق بشد ة	العبار ة	م
										الاصل خلال مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد.
				1	12	4	10	5	النكرار	عقد التأجير التمويلي عقداً غير قابل للإلغاء.
4	مرت فع جداً	1.20 3	2.8 1	3.1	37 5.	12 5.	31 3.	15 6.	النس بة%	3
				4	11	12	3	2	النكرار	أن التأجير التمويلي أسلوب تمويلي جديد بكافة جوان
1	مرت فع جداً	1.04 0	3.3 8	12 .5	34 .4	37 .5	9. 4	6. 3	النس بة%	4

الرتبة	المعنى	الانجليزي	المتوسط	الموافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق		العبارة	م
											به.

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن : -

أ- درجات الموافقة المرتفعة جداً على العبارات التالية:

1. لديهم المعرفة الكافية عن مفهوم التأجير التمويلي.
2. احد أساسيات التأجير التمويلي وهو أنه لا يعطي الحق للمستأجر بملك الأصل خلال مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد.

3. عقد التأجير التمويلي عقداً غير قابل للإلغاء.

4. أن التأجير التمويلي أسلوب تمويلي جديد بكافة جوانبه.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلي

تم استخدام اختبار ولوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم

(9) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

الفرضية الصفرية: يوجد معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلي

مقابل الفرضية البديلة: لا يوجد معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلي

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات

المتعلقة معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلي

الدالة المحسوبة	العبارة	م
0.296	لدينا المعرفة الكافية عن مفهوم التأجير التمويلي.	1
0.572	احد أساسيات التأجير التمويلي وهو أنه لا يعطي الحق للمستأجر بتملك الأصل خلال مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد.	2
0.385	عقد التأجير التمويلي عقداً غير قابل للإلغاء.	3
0.050	أن التأجير التمويلي أسلوب تمويلي جديد بكافة جوانبه.	4

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن :-

- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :-

- 1- لديهم المعرفة الكافية عن مفهوم التأجير التمويلي.
- 2- احد أساسيات التأجير التمويلي وهو أنه لا يعطي الحق للمستأجر بتملك الأصل خلال مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد.
- 3- عقد التأجير التمويلي عقداً غير قابل للإلغاء.
- 4- أن التأجير التمويلي أسلوب تمويلي جديد بكافة جوانبه.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات مرتفعة

ولاختبار الفرضية الفرعية معرفة المصارف بنظام التأجير التمويلي إيجاد متosteات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية ، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة معرفة المصادر بنظام التأجير التمويلي لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة معرفة المصادر بنظام التأجير التمويلي يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (10) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة معرفة المصادر بنظام التأجير التمويلي

الدالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط العام	البيان
0.381	0.7625 7	3.1198	معرفة المصادر بنظام التأجير التمويلي

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ أن قيمة دالة محسوبة (0.381) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى معرفة المصادر بنظام التأجير التمويلي حيث أن:-

-2- الضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي
جدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمعرفة المصادر بنظام التأجير التمويلي ودرجات الموافقة عليها

حسب أسلوب التوزيع النسيبي

الرتبة	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارة	م
				2	11	9	6	4	التكرار	ضمان حق المصرف بالحجز على الأصول بحكمه المالك القانوني لها وذلك إذا أخل المستأجر بأحد شروط العقد.
2	مرتفع جداً	1.150	3.03	12.5	53.1	25.0	6.3	3.1	%النسبة	1
				4	17	8	2	1	التكرار	احتفاظ المؤجر (المصرف) بملكية
										2

الرتبة	المستوى	الاتحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	النسبة%	العبارة	م
1	مرتفع جداً	0.902	3.66	12.5	53.1	25.0	6.3	3.1	النسبة%	لأصل ويمكن استرجاعه في حال عدم سداد الشركة المستأجرة لباقي القيمة لإيجاريه.	
				2	9	9	9	3	النسبة%	أن الأصول المؤجرة غير خاضعة للتصفيه عند إفلاس المستأجر.	
3	مرتفع جداً	1.105	2.94	6.3	28.1	28.1	28.1	9.4	النسبة%		3

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن -

ب- درجات الموافقة المرتفعة جداً على العبارات التالية:

5. ضمان حق المصرف بالحجز على الأصول بحكمه المالك القانوني لها وذلك أداة أخل المستأجر بأحد شروط العقد.

6. احتفاظ المؤجر (المصرف) بملكية لأصل ويمكن استرجاعه في حال عدم سداد الشركة المستأجرة لباقي القيمة لإيجاريه.

7. أن الأصول المؤجرة غير خاضعة للتصفيه عند إفلاس المستأجر.

1- ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي

تم استخدام اختبار ولوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

1- الفرضية الصفرية: يوجد الضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي

5- مقابل الفرضية البديلة: لا يوجد الضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي

جدول رقم (12) نتائج اختبار ولوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بالضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي

الدالة المحسوبة	العبارة	م
0.879	ضمان حق المصرف بالحجز على الأصول بحكمه المالك القانوني لها وذلك إذا أخل المستأجر بأحد شروط العقد.	1
0.000	احتفاظ المؤجر (المصرف) بملكية الأصل ويمكن استرجاعه في حال عدم سداد الشركة المستأجرة لباقي القيمة لإيجاريه.	2
0.751	أن الأصول المؤجرة غير خاضعة للتصفيه عند إفلاس المستأجر.	3

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن :-

2- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :-

1. ضمان حق المصرف بالحجز على الأصول بحكمه المالك القانوني لها وذلك إذا

أخل المستأجر بأحد شروط العقد.

2. أن الأصول المؤجرة غير خاضعة للتصفيه عند إفلاس المستأجر. لا يوجد هيكل

تنظيمي واضح ومعتمد للمصرف

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على

هذه العبارات مرتفع

الجدول رقم (13) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع

العبارات المتعلقة الضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير

التمويلي

الدالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط العام	البيان
0.175	0.8498 4	3.2083	الضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن قيمة دالة محسوبة (0.175) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى يوجد ضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي

3- المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي:

جدول رقم (14) التوزيع التكراري والنسيي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمعرفة المصادر بنظام التأجير التمويلي

ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

الرتبة	المستوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق	العبارة	م
				2	12	9	4	5	5	التكرار	
2	مرتفع جداً	1.190	3.06	6.3	37.5	28.1	12.5	15.6	15.6	النسبة %	عفرد التأجير تمكن المؤجر من أن يحمل المستأجر كل تكاليف الصيانة والتأمين.
1	مرتفع جداً	0.979	3.59	12.5	50.0	28.1	3.1	6.3	6.3	النسبة %	يمكن للمؤجر اختيار العميل الذي تتوافق احتياجاته مع الخدمة التي يقدمها المستأجر

من خلال الجدول رقم (14) يلاحظ أن :

- ت- درجات الموافقة المرتفعة جداً على العبارات التالية:
8. عقود التأجير تمكن المؤجر من أن يحمل المستأجر كل تكاليف الصيانة والتأمين.
 9. يمكن للمؤجر اختيار العميل الذي تتوافق احتياجاته مع الخدمة التي يقدمها المستأجر.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة المرءونة في شروط عقد التأجير التمويلي

تم استخدام اختبار ولوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي الفرضية الصفرية: يوجد المرءونة في شروط عقد التأجير التمويلي مقابل الفرضية البديلة: لا يوجد المرءونة في شروط عقد التأجير التمويلي جدول رقم (15) نتائج اختبار ولوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة المرءونة في شروط عقد التأجير التمويلي

الدالة المحسوبة	العبارة	م
0.768	عقود التأجير تمكن المؤجر من أن يحمل المستأجر كل تكاليف الصيانة والتأمين.	1
0.002	يمكن للمؤجر اختيار العميل الذي تتوافق احتياجاته مع الخدمة التي يقدمها المستأجر.	2

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن :-

الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :-
 عقود التأجير تمكن المؤجر من أن يحمل المستأجر كل تكاليف الصيانة والتأمين.
 لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالمرونة في شروط عقد التأجير التمويلي تم إيجاد متواسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية ، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: متواسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي لا يختلف معنويًا عن متواسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متواسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي يختلف معنويًا عن متواسط المقياس (3)

الجدول رقم (16) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي

الدالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط العام	البيان
0.051	0.91236	3.3281	المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن قيمة دلالة محسوبة (0.051) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وهذا يشير إلى وجود المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي.

4- اللوائح والتشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي

جدول رقم (17) التوزيع التكراري والنسيبي المؤوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة اللوائح والتشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسيبي

الرتبة	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق	العبارة	م
				0	2	14	11	2	التكرار	ستطاعة المصارف الليبية مزاولة نشاط التأجير التمويلي لعدم وجود ما يمنع في القانون رقم (15) لسنة 2010.	
1	مرتفع جداً	0.911	3.48	0	6.9	48.3	37.9	6.9	النسبة%	ممارسه التأجير التمويلي للمصارف.	1
				3	9	7	7	3	التكرار		
3	مرتفع جداً	1.193	3.07	10.3	31	24.1	24.1	10.3	النسبة%		2
				3	12	8	4	2	التكرار		
2	مرتفع جداً	1.078	3.34	10.3	41.4	27.6	13.8	6.9	النسبة%	إنشاء شركات التأجير متخصصة تابعة للمصرف.	3

من خلال الجدول رقم (17) يلاحظ أن : -

ث- درجات الموافقة المرتفعة جداً على العبارات التالية:

ستطاعة المصارف الليبية مزاولة نشاط التأجير التمويلي لعدم وجود ما يمنع في القانون رقم (15) لسنة 2010.

11- ممارسه التأجير التمويلي للمصارف.

12- إنشاء شركات التأجير متخصصة تابعة للمصرف.

تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

الفرضية الصفرية: يوجد اللوائح والتشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي

مقابل الفرضية البديلة: لا اللوائح والتشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي.

جدول رقم (18) نتائج اختبار لوكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة اللوائح والتشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي

الدالة المحسوبة	العبارة	م
0.008	ستطاعة المصارف الليبية مزاولة نشاط التأجير التمويلي لعدم وجود ما يمنع في القانون رقم (15) لسنة 2010.	1
0.758	ممارسة التأجير التمويلي للمصارف.	2
0.096	إنشاء شركات التأجير متخصصة تابعة للمصرف.	3

من خلال الجدول رقم (18) يلاحظ أن :-

الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :-

- 1- ممارسة التأجير التمويلي للمصارف.
- 2- إنشاء شركات التأجير متخصصة تابعة للمصرف.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصغرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات مرتفع

الجدول رقم (19) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة الضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي

الدالة المحسو بة	الانحراف المعياري	المتوسط العام	البيان
0.143	0.9009 5	3.2396	لواحة التشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي

من خلال الجدول رقم (19) يلاحظ أن قيمة دالة محسوبة (0.143) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى يوجد لواحة التشريعات المنظمة للنظام التأجير التمويلي

5- حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي :

جدول رقم (20) التوزيع التكراري والنسيي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بحاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي حسب أسلوب التوزيع النسبي

الرتبة	المستوى	المعياري	الآخرين	المتوسط	المحاسبي	موافقة بشدة	موافقة	متأخر	غير موافق	غير موافق بشدة	النكرار	العبارة
				0	1	15	13	3				توظيف الفائض لدى المصارف في تطبيق أسلوب التأجير التمويلي كأحد أدوات التمويل الاستثماري.
5	مرتفع جداً	0.937	3.34	0	3.1	46.9	40.6	9.4				حصول المصرف على تدفقات نقدية مستمرة تنسجم مع متطلبات السيولة لتعطية السحب اليومي عند إتباعه لأسلوب التأجير التمويلي.
6	مرتفع جداً	0.910	3.19	6.3	28.1	43.8	15.6	3.1				مساعدة التأجير التمويلي للمصارف في إيجاد توظيفات للإدخار.
2	مرتفع جداً	0.926	3.48	0	9.4	40.6	40.6	6.3				يعد أن التأجير التمويلي أداة لتطوير الائتمان في المصارف وتحويله من قصير الأجل إلى متوسط وطويل الأجل.
3	مرتفع جداً	1.045	3.44	9.4	46.9	31.3	3.1	9.4				التأجير التمويلي ينسجم مع الظروف الاقتصادية الحالية لحاجة المستثمرين بالحصول على الأصول المتطورة تكنولوجياً ولا يستطيع توفيرها بإمكانياتها الذاتية أو بالاقتراض.
4	مرتفع جداً	1.040	3.38	12.5	34.4	37.5	9.4	6.3				أن نظام التأجير التمويلي يخدم سياسة المصارف الحالية باتجاهه نحو الصيرفة الإسلامية.
1		1.016	3.53	12.5	46.9	28.1	6.3	6.3				

من خلال الجدول رقم (20) يلاحظ أن : -

ج- درجات الموافقة المرتفعة جداً على العبارات التالية:

1- توظيف الفائض لدى المصارف في تطبيق أسلوب التأجير التمويلي كأحد أدوات التمويل الاستثماري.

2- حصول المصرف على تدفقات نقدية مستمرة تنسجم مع متطلبات السيولة لتعطية السحب اليومي عند إتباعه لأسلوب التأجير التمويلي.

3- مساعدة التأجير التمويلي للمصارف في إيجاد توظيفات للايدار.

4- يعد أن التأجير التمويلي أداة لتطوير الائتمان في المصارف وتحويله من قصير الأجل إلى متوسط وطويل الأجل.

5- التأجير التمويلي ينسجم مع الظروف الاقتصادية الحالية لحاجة المستثمرين بالحصول على الأصول المتغيرة تكنولوجياً ولا يستطيع توفيرها بإمكانياتها الذاتية أو بالاقراض.

6- أن نظام التأجير التمويلي يخدم سياسة المصارف الحالية باتجاهه نحو الصيرفة الإسلامية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي

تم استخدام اختبار ولوكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (20) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي الفرضية الصفرية: يوجد حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي مقابل الفرضية البديلة: لا يوجد حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي

جدول رقم (21) نتائج اختبار ولوكوسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي

الدالة المحسوبة	العبارة	م
0.046	توظيف الفائض لدى المصارف في تطبيق أسلوب التأجير التمويلي كأحد أدوات التمويل الاستثماري.	1
0.246	حصول المصرف على تدفقات نقدية مستمرة تنسجم مع متطلبات السيولة لتغطية السحب اليومي عند إتباعه لأسلوب التأجير التمويلي.	2
0.007	مساعدة التأجير التمويلي للمصارف في إيجاد توظيفات للإدخار.	3
0.024	يعد أن التأجير التمويلي أداة لتطوير الائتمان في المصارف وتحويله من قصير الأجل إلى متوسط وطويل الأجل.	4
0.050	التأجير التمويلي ينسجم مع الظروف الاقتصادية الحالية لحاجة المستثمرين بالحصول على الأصول المتطرفة تكنولوجياً ولا يستطيع توفيرها بإمكانياتها الذاتية أو بالأقران.	5
0.006	أن نظام التأجير التمويلي يخدم سياسة المصارف الحالية باتجاهه نحو الصيرفة الإسلامية.	6

من خلال الجدول رقم (21) يلاحظ أن :-

3- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :-

1- حصول المصرف على تدفقات نقدية مستمرة تنسجم مع متطلبات السيولة

لتغطية السحب اليومي عند إتباعه لأسلوب التأجير التمويلي.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة

2- الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات

مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية :-

1- توظيف الفائض لدى المصارف في تطبيق أسلوب التأجير التمويلي كأحد أدوات التمويل الاستثماري .

2- مساعدة التأجير التمويلي للمصارف في إيجاد توظيفات للادخار .

3- يعد أن التأجير التمويلي أداة لتطوير الائتمان في المصارف وتحويله من قصير الأجل إلى متوسط وطويل الأجل .

4- التأجير التمويلي ينسجم مع الظروف الاقتصادية الحالية لحاجة المستثمرين بالحصول على الأصول المتغيرة تكنولوجياً ولا يستطيع توفيرها بإمكانياتها الذاتية أو بالاقتراض .

5- أن نظام التأجير التمويلي يخدم سياسة المصارف الحالية باتجاهه نحو الصيرفة الإسلامية .

لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة نقل عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجة الموافقة على هذه العبارة

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية ،

واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) وكانت النتائج كما بالجدول رقم (21) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (22) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي

الدالة المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط العام	البيان
0.007	0.74790	3.3823	نهاية المصرف لنظام التأجير التمويلي

من خلال الجدول رقم (22) يلاحظ أن قيمة دلالة محسوبة (0.007) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يشير إلى لا يوجد حاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- 1 تبين أفراد الدراسة أنهم لديهم المعرفة الكاملة للمصارف بنظام التأجير التمويلي.
- 2 يوجد ضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي.

- 3 موافقة الضمانات المتحصل عليها من استخدام نظام التأجير التمويلي.
- 4 وجود المرونة في شروط عقد التأجير التمويلي.
- 5 لا يوجد الحاجة المصرف لنظام التأجير التمويلي.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج المتحصل عليها نذكر أهم التوصيات وهي:-

- 1 من خلال النتيجة رقم واحد ليس هناك مانع من الموظفين في تطبيق التأجير التمويلي بسبب معرفتهم الكاملة بهذا النموذج.
- 2 من خلال أن النموذج التأجير التمويلي له المرونة في تعامل أفضل من صيغ التمويل الأخرى يجب على المسؤولين تضمين صيغة التمويل التأجير التمويلي في المصارف التجارية لخلق فرصة لتوظيف الأموال.

قائمة المراجع

- 1 ضبان، حنان كمال الدين جمال، 2015، عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة " دراسة فقهية "جامعة الإسلامية بغزة، رسالة غير منشورة.
- 2 الساعدي، عمر مفتاح، 2015، مدى تطبيق ونجاح التأجير التمويلي في المصارف الليبية " دراسة على مصرف التنمية" العلوم الاقتصادية، العدد 38 مج 10.
- 3 منسي، حسين عبد العليم السيد، 2017، تقييم آثار التأجير التمويلي كنشاط استثماري على معدلات العائد في البنوك بالتطبيق على بنك القاهرة، كلية التجارة، رسالة غير منشورة.
- 4 نمر، بشار جمال، 2001، عقد الإيجار التمويلي طبيعته وأثاره " دراسة نظرية" جامعة بيت بيزيت، فلسطين.
- 5 أسماء، مصطفى حسين، 2025، الترامات أطراف عقد التأجير التمويلي، مجلة جامعة دمياط العدد 12 مج 12.
- 6 بن يوسف، محمد، 2006، أضواء على النشاط التأجير التمويلي وأهميته لليبيا دراسة علي مصرف الليبي الخارجي.

7- أبواللليل، إبراهيم الدسوقي، 2002، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية،
أعمال المؤتمر العلمي 6 السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، (الجديد في التمويل المصرفي)،
في بحثه بعنوان تطورات حديثة في التأجير التمويلي، منشورات الحلبي، بيروت، ص 130 وما بعدها

1- F Collart dutilleuler et (PH) delebecque: Contrats civil et commerciaux dalloz p

248